# الاستدامة
# Sustainability

بورصة عمان
Amman Stock Exchange

# الاستدامة Sustainability

## مقدمة

قامت بورصة عمان بالانضمام إلى مبادرة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تهدف إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة. وضمن هذا الاطار ستعمل بورصة عمان على زيادة الوعي بأهمية الاستدامة في سوق رأس المال الأردني من خلال التواصل مع كافة الأطراف ذات العلاقة. وعليه، قامت بورصة عمان بإصدار هذا المنشور التعريفي الذي يحتوي على أهم المعلومات المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، وتاريخها، وفوائدها العائدة على الشركات والأطراف ذات العلاقة، والتعريف بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويأتي إصدار هذا المنشور كخطوة أولى ستتبعها خطوات لاحقة من إصدار منشورات تعريفية أخرى وعقد ندوات وورش عمل بهذا الخصوص، كما ستقوم البورصة بإصدار دليل استرشادي حول كيفية إفصاح الشركات المدرجة عن أداء الاستدامة وإعداد تقارير خاصة بالاستدامة. حيث سيتضمن هذا الدليل أهم المعايير الدولية في هذا المجال وسيمثل هذا الدليل أداة ستُساعد الشركات وتمكنها من إعداد التقارير الخاصه بها.

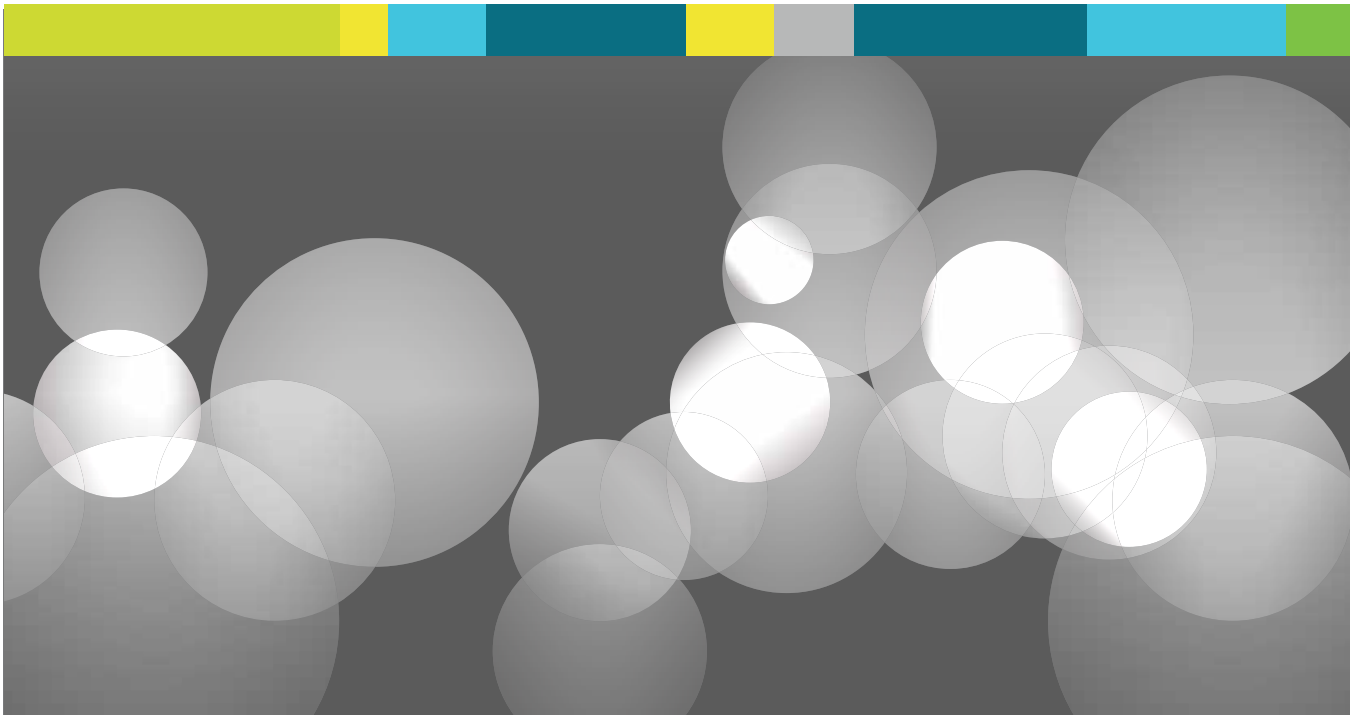

## مفهوم التنمية المستدامة

تم تعريف التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (Commission Brundtland) عام 1987 على أنها التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي الاستدامة البيئية، والاستدامة الإقتصادية، والاستدامة الاجتماعية. ولتحقيق الاستدامة يجب الموازنة بين العوامل البيئية والإقتصادية والاجتماعية بشكل متساوٍ ومتناغم ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي، شكل رقم (1).

شكل رقم (1)
أبعاد التنمية المستدامة

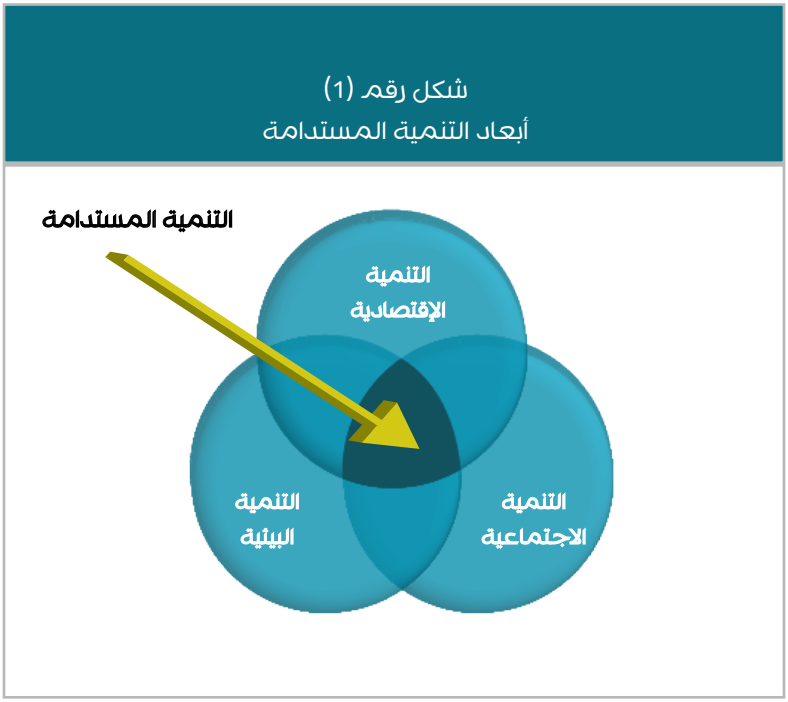


## أبعاد التنمية المستدامة

- **التنمية البيئية** وتعني التعامل المسؤول مع البيئة لتجنب استنفاذ أو تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة على المدى الطويل. حيث أن ممارسة الاستدامة البيئية تساعد على ضمان تلبية احتياجات سكان العالم اليوم دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة، والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، وإعادة تدوير المخلفات، والتقليل من أثر الإحتباس الحراري من خلال السعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة.

- **التنمية الإقتصادية** وتعني قدرة النظام الإقتصادي على دعم مستوى محدد من الإنتاج الإقتصادي على المدى الطويل والذي يمكن من تلبية جميع احتياجات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى معيشته، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

- **التنمية الاجتماعية** وتعني قُدرة النظام الاجتماعي في الدولة على الحفاظ على مستوى مُحدد من الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة وللموارد، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الاحتياجات من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والإقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى، فهي أسلوب للتغيير، يكون فيه العمل لإستغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتوجيه التطور التكنولوجي والتغيير في إستراتيجيات المؤسسات، في إنسجام لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم. فالتنمية المستدامة تجيب عن تساؤلاتنا حول الكيفية التي يمكن من خلالها الموازنة بين الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية عند اتخاذ قرارنا اليوم دون الإضرار بالاجيال القادمة لتلبية احتياجاتها.

## التطور التاريخي للتنمية المستدامة

منذ أكثر من 200 سنة نشأت أولى المسائل المتعلقة بتأثير التطور الحضاري على البيئة وعلى موارد الأرض، وفيما يلي اهم الأحداث التي ساهمت في تطوير مفهوم التنمية المستدامة.

- **عام 1972**، قدم نادي روما كتاب بعنوان "**حدود النمو**"، والذي تضمن نموذجاً رياضياً لدراسة خمسة متغيرات أساسية وهي استنزاف الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والتصنيع، وسوء التغذية، وتدهور البيئة، واتجاهات هذه المتغيرات وأثرها على البيئة لمدة ثلاثين سنة من عام 1973-2003.

- **عام 1972**، عقد مؤتمر ستكهولم المعني بالبيئة البشرية وبحضور 119 دولة و 19 ممثل من المنظمات الدولية ويعُتبر أول مؤتمر حقيقي مكرس لمناقشة قضايا البيئة، والذي نشأ عنه "**برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP**"، وتتمثل مهمته في توفير القيادة وتشجيع الشراكه في مجال الاعتناء بالبيئة، ومساعدة وتمكين الأمم والشعوب من تحسين نوعية حياتهم دون الحاق الضرر بالأجيال المقبله.

- **عام 1983**، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**" والتي عرفت في وقت لاحق باسم "**لجنة برونتلاند**". وفي **عام 1987** قامت اللجنة بنشر تقرير برونتلاند تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**"، والذي بنُي على ما تم انجازه في مؤتمر ستكهولم، وقدم تعريفاً سياسياً كبيراً لجميع التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث احتوى هذا التعريف على مفهومين أساسين وهما: مفهوم (الحاجات) وخاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة، ومفهوم (القيود) وهي القيود التي تفرضها كل من الدولة والتكنولوجيا على قدرة البيئة للإستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

- **عام 1992**، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عرف باسم **"قمة الأرض في ريو"**، والذي يُعتبر حدثاً تاريخياً، وكانت أهم نتائجه "**إعلان ريو**"، و "**وثيقة الاجندة 21**"، و"**اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة**".

- **عام 1997**، عقد مؤتمر كيوتو والمعني بتغير المناخ والذي اتفقت فيه البلدان المتقدمة على أهداف محددة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفه، وزيادة استخدام نظم الطاقة، والذي عرف فيما بعد بإسم "**برتوكول كيوتو**".

- **عام 2000**، تم عقد "**قمة الألفية**" في مدينة نيويورك، والتي اتفق فيها زعماء العالم على **الأهداف الإنمائية للألفية** واعتبر عام 2015 كاطار زمني لتحقيقها بينما استخدم عام 1990 كنقطة مرجعية.

- **عام 2002**، عقد "**مؤتمر القمه العالمي للتنمية المستدامة**" في جوهانسبرغ، وقد طورت هذه القمه مفهوم التنمية المستدامة لمفهوم أكثر انتاجيه لاستكشاف العلاقة مابين التنمية الاقتصادية ونوعية البيئة، كما جاءت لملء بعض الثغرات في "وثيقة الأجندة 21"، والأهداف الانمائية للألفية.

- **عام 2005**، أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

- **عام 2007**، انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

- **عام 2009**، عقد المؤتمر الأول "**لمبادرة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**" من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كي مون في مدينة نيويورك، وفي وقت لاحق تم عقد الحوارات العالمية كل سنتين، بدءاً من الحوار العالمي سنة 2010 في "شيامن الصين".

- **عام 2010**، انعقدت "**قمة المناخ بكوبن هاغن**"، وناقشت القمة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة.

- **عام 2015**، اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان "**تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة**"، يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169 غاية.

## أهداف التنمية المستدامة

كما ذكر سابقاً، في شهر أيلول من عام 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تهيئة فرص عمل مناسبة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل.

وهذه الأهداف هي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المُحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3- الصحة الجيدة والرفاه.
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9- اقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعل المدن والتجمعات السكانية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

13- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

**المصدر:** الموقع الالكتروني www.un.org

## المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

غالباً ما يرتبط مفهوم الاستدامة مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات **(Corporate Social Responsibility CSR)** والتي تشمل مبادرات تقوم بها الشركات لتحمل مسؤولية الآثار المترتبة عن نشاط الشركة على الصحة البيئية والاجتماعية، حيث أن مصطلح المسؤولية الاجتماعية يطلق على الجهود التي تقوم بها الشركات بشكل اختياري وليس اجباري.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يختلف عن مفهوم الاستدامة، **فمن حيث الرؤيا** فإن المسؤولية الاجتماعية تتطلع إلى الوراء حيث أنها تشمل الأمور التي حصلت خلال الفترة الزمنية الماضية والتي ساهمت في خدمة أو تنمية المجتمع. أما الاستدامة فإنها تتطلع إلى الامام حيث انها تقوم بتخطيط التغيرات التي من المتوقع أن تحصل في نطاق العمل لضمان ما يمكن أن يحدث في المستقبل. **أما من حيث الاهداف** فإن المسؤولية الاجتماعية تميل إلى إستهداف صانعي الرأي في المجتمع مثل السياسيين ووسائل الاعلام، أما الاستدامة فإنها تستهدف جميع الاطراف ذات العلاقة والذين يتأثرون أو يؤثرون في نشاطات الشركة مثل المساهمين والموردين والمجتمع المحلي والموظفين إلخ. **ومن حيث الدافع** فإن دافع المسؤولية الاجتماعية يأتي من حاجة الشركات للحفاظ على سمعتها في السوق، أما الدافع وراء الاستدامة هو حاجة الشركات إلى إتاحة فرص جديدة لها في المستقبل في السوق والتحكم بالمخاطر التي قد تنجم عن الأمور البيئية والإجتماعية والعمل.

## تأثير تطبيق الاستدامة في الشركات

مما لا شك فيه أن تطبيق مبادئ الاستدامة يساعد الشركات في الوصول الى التميز من كافة النواحي مما يساعدها في تحقيق القيمة الأفضل لشركائها ومساهميها، وللمجتمع والبيئة التي تعمل فيها. وهذا التطبيق يرتكز على أسس التفكير المستدام والقيم الأخلاقية، مما يساعد الشركات على تصميم منتجاتها وخدماتها وتحديد أسلوب تعاملها مع الجهات ذات العلاقة وخدمة عملائها وتفاعلها مع المجتمع. وعليه، فانه على الشركات التي ترغب بتطبيق مبادئ الاستدامة القيام باعتماد اجراءات فعّالة للمساهمة الإيجابيّة في خدمة المجتمع المحلي، وخلق قيمة للجهات ذات العلاقة من أجل مواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة المتنامية التي تواجه مجتمعاتنا في العصر الحالي. ولتحقيق ذلك تقوم الشركات بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة، وتحديد احتياجات هذه الجهات وتلبية توقّعاتهم بما يتلاءم مع طبيعة عمل الشركة القائمة على منهج الاستدامة، وبالتالي تطوير نهج يخلق قيمة لكافّة الجهات ذات العلاقة بها.

وهناك مجموعة من الممارسات التي تعزز سبل تطبيق الإستدامة في أي شركة، ومنها؛ وضع خطة استراتيجية تتضمن تحليلاً منهجياً للأثر الإقتصادي والبيئي والاجتماعي لأنشطة الشركة التشغيلية وللمواد التي تستخدمها أو التي تنتجها من خلال تحليل دورة الحياة لتلك المواد أو المنتجات. إضافة الى تبني استراتيجية قياس وتحكم تقوم على الشفافية التامة مع الأطراف الخارجية وذات العلاقة في الشركة بما يتعلق بأنشطتها التشغيلية وأثرها على الإقتصاد والبيئة والمجتمع من حولها، بالإضافة الى اشراك أصحاب العلاقة في عملية صنع القرار والتعلم منهم وتفهُّم متطلباتهم وحاجياتهم بشكل أكبر ومحاولة تلبيتها بأكبر قدر ممكن وذلك لتحسين نوعية الحياة للمجتمع بشكل عام. بالإضافة الى محاولة الشركة لتوفير نظم وعمليات للإدارة البيئية بها والتي تساعد على ترسيخ الكفاءة البيئية في ثقافتها والتخفيف والحد من المخاطر التي من الممكن أن تنجم عن أنشطتها التشغيلية على البيئة المحيطة.

ويجب على الشركات أيضاً تضمين خطتها الاستراتيجية الأطر والوسائل التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحد من استنزافها أو الضرر بها، حيث أن من أهم أهداف التنمية المستدامة هو أن تترك للأجيال القادمة من الفرص والموارد ما يوازي تلك التي أُتيحت للجيل الحالي، إن لم يكن أكثر.

ويوجد العديد من العوامل والآثار المهمة التي تنعكس على الشركات نتيجة تطبيقها وتبنيها لمبادئ الاستدامة ومنها:

1- تقليل مخاطر العمل وتعزيز وزيادة الفرص لمشاريع وأعمال الشركة.

2- تحقيق المكاسب والحفاظ على ديمومة عمل الشركة.

3- تحسين كفاءة الأداء التشغيلي وذلك من خلال خفض التكلفة وترشيد استغلال الموارد.

4- تحسين مستوى رضا القوى العاملة لدى الشركة.

5- تعزيز سمعة الشركة وعلامتها التجارية مما ينعكس ايجابياً على مركزها في السوق بين المنافسين.

6- تعزيز القابلية للتخطيط الإستراتيجي للعمل على المدى البعيد.

7- المساهمة في تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المجتمع للوصول للإكتفاء الذاتي.

## مبادئ إعداد تقارير الاستدامة

الافصاح عن الاستدامة هي عملية افصاح من الشركة عن أدائها المتعلق بالأنشطة المالية والبيئية والاجتماعية بالإضافة الى الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات. ويتضمن الافصاح التقارير الرقابية، مثل التزام الشركة تجاه البيئة، والتقارير المتعلقة بالغازات الدفيئة، أو قد يتضمن تقارير اختيارية (طوعية)، مثل تقارير مسؤولية الشركات **(Corporate Responsibility)**. وتتيح معايير الإفصاح والمقاييس المتفق عليها دولياً أن تكون المعلومات المتضمنة في تقارير الاستدامة متاحة وقابلة للمقارنة، مما يعطي أصحاب المصالح معلومات دقيقة ومعززة تدعم قراراتهم.

ومن أهم المبادرات والمبادئ التي يمكن للشركات الاستعانة بها في اعداد التقارير هي:

- **المبادرة العالمية لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative GRI)**: وهي منظمة غير حكومية تدعم الاستدامة الإقتصادية والبيئية والاجتماعية. وهي توفر لكل الشركات والمؤسسات إطار عمل شامل لإعداد تقارير الاستدامة المعتمدة بشكل واسع حول العالم. وقد قامت هذه المنظمة بإصدار مبادىء توجيهية وتطويرها وكان آخرها في العام 2016. حيث أصدرت معايير متكاملة لإعداد تقارير الاستدامة GRI Sustainability Reporting Standards. إن الهدف من إصدار هذه المعايير هو مساعدة معدي أو مقدمي التقارير على إعداد تقارير إستدامة جوهرية وموضوعية وتحتوي على معلومات حول مسائل الشركة الأكثر أهمية والمتعلقة بالاستدامة، وجعل إعداد تقارير الإستدامة ممارسة قياسية عامة، ومن كونه نشاطاً استثنائياً تقوم به أقلية من الشركات الرائدة إلى ممارسة عامة تقوم بها جميع الشركات.

- **الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact)**: هو عبارة عن مبادرة تبنتها الأمم المتحدة لتشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على اعتماد سياسات وممارسات مؤسسية مسؤولة ومستدامة وتقديم تقارير عن تنفيذ هذه السياسات والممارسات، حيث تقوم الشركات بناءاً على هذه المبادرة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها حسب عشرة مبادئ تحظى بقبول عالمي في مجال حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد.

- **مبادرة الأمم المتحدة للإستثمار المسؤول (United Nations Principles of Responsible Investing)**: تهدف مبادرة الأمم المتحدة للإستثمار المسؤول إلى مساعدة المستثمرين على الدمج بين معايير الأداء البيئي والمجتمعي والحوكمة في عملية صنع القرار الاستثماري ومن ثم تحسين العوائد على المدى الطويل للمستفيدين.

- **ارشادات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD) بشأن الممارسات الجيدة في الافصاح عن حوكمة الشركات**: والذي يعتبر بمثابة دليل لتحديد أهم قضايا حوكمة الشركات والتي من المُمكن تضمينها بالتقرير، وهدفت الأونكتاد من هذه الارشادات إلى مساعدة الدول النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقالية على تعزيز قدرة هذه البلدان على جذب رؤوس الأموال الاستثمارية من خلال تحسين تواصلهم مع الجهات ذات العلاقة عن طريق تعزيز الممارسات الجيدة في الإفصاح عن حوكمة الشركات.

- **مجلس معايير الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ (Climate Disclosure Standard Board's CDSB) :** وهو عبارة عن إتحاد دولي للمنظمات غير الحكومية التجارية، ويزود صانعي السياسات بإطار واضح للافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة وقضايا المناخ ورأس المال المعتمد على الموارد الطبيعية. تم تصميم هذه المعايير بما يوفر وضوحاً وثقة في المعلومات المتاحة ويحقق مزيداً من الاستقرار في الأسواق المالية.

- **مجلس معايير الاستدامة في المحاسبة (Sustainability Accountant Standard Board SASB)** : هو منظمة غير ربحية مهمتها إعداد ودمج ونشر معايير الاستدامة في المعايير المحاسبية، مما يساعد الشركات على إعداد تقارير متكاملة والافصاح عن أداء الاستدامة، كما أنها توفر برامج التعليم والتدريب على معايير الاستدامة في المحاسبة.

## فوائد تقارير الاستدامة

بشكل عام يمثل تقرير الاستدامة أداة فعالة للتواصل بين الشركات وأصحاب المصالح لتكوين فكرة واقعية عن أثر الشركة وبالتالي تقليل حدة الاشاعات وبناء سمعة الشركة من خلال إفصاحها الطوعي عن أدائها. وفيما يلي اهم الفوائد من قيام الشركات بإصدار تقارير خاصة بالاستدامة:

1- بيان مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في عملها وخصوصاً على المدى الطويل.
2- معرفة مدى تأثير الشركة على المجتمع والبيئة المحلية سواء كان تأثيراً ايجابياً أم سلبياً.
3- زيادة المعرفة بأداء وانجازات الشركة على كافة الأصعدة (إقتصادياً ومجتمعياً وبيئياً) وعلى المستوى المحلي والدولي.
4- زيادة المعرفة بالسبل والتدابير التي تتخذها الشركة لتعزيز الاستدامة وديمومتها للشركة.
5- إمكانية تكوين نظرة شاملة عن الشركة ومستواها المالي على المدى الطويل وبالتالي تكوين القرار بخصوص الاستثمار في الشركة أم لا.
6- معرفة مدى سرعة الشركة في التطور والازدهار في شتى المجالات.

## تأثير تطبيق الاستدامة على الأطراف ذات العلاقة

تأتي أهمية تطبيق الاستدامة واعداد تقارير لها من قبل الشركات من خلال التغير الواضح في إعداد ومتطلبات وحاجات الأطراف ذات العلاقة للشركات. حيث من وجهة النظر التقليدية كان ينظر للمساهمين على أنهم أصحاب المصالح الأساسيين، ولهذا كانت شركات الأعمال تعمل من أجل زيادة الربحية والقيمة للمساهمين فقط. أما في الوقت الحالي، فان شركات الأعمال تأخذ بعين الاعتبار دور وحاجات الأطراف ذات العلاقة بالشركة لتحقيق أكبر نفع وفائدة ممكنة لهم.

وفيما يلي جدول يبين تأثير تقارير الاستدامة على الأطراف ذات العلاقة المحتملين للشركات، وتأثير التنمية المستدامة عليهم:

| الأطراف ذات العلاقة | تأثرهم بتطبيق الاستدامة |
|---|---|
| الموظفين والعمال | ✓ خلق بيئة عمل آمنة<br>✓ تحقيق حزمة من الميزات الجذابة لهم<br>✓ المساعدة على التدريب والتطوير<br>✓ تعزيز التطوير الوظيفي والمهني |
| الجهات المنظمة | ✓ المساعدة على الامتثال لكافة الأنظمة<br>✓ اعداد تقرير منظم ودوري |
| المجتمع | ✓ تعزيز المساهمة في المجتمع<br>✓ توفير فرص العمل<br>✓ تنمية المجتمع وتطويره |
| المقاولون والموردون | ✓ تعزيز ثقتهم بإختيار الشركة المناسبة<br>✓ تعزيز ثقتهم باستلام الدفعات في الوقت المحدد |
| البيئة | ✓ الاستخدام الأمثل للموارد<br>✓ الحد من انبعاثات الغازات الضارة |
| المساهمون | ✓ تعزيز العائد المالي وتحقيق نمو مستقر<br>✓ مساهمتهم في التطوير المحلي على الصعيد الوطني |

## الأسواق المالية والاستدامة

**أطلقت الأمم المتحدة مبادرة للتنمية المستدامة (Sustainable Stock Exchange Initiative (SSE** والتي تهدف الى تشجيع البورصات - بالتعاون مع المستثمرين والجهات المنظمة لأسواق رأس المال والشركات – بالاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية وهي الحفاظ على مستوى أداء بيئي جيد، ومسؤولية اجتماعية متميزة، والتزامها بمعايير حوكمة الشركات (Environmental, Social and Governance considerations) ESG Factors . حيث يتولى تنظيم هذه المبادرة بصورة مشتركة أربع منظمات رئيسية وهي: الأونكتاد، واتفاق الأمم المتحدة العالمي، ومبادىء الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما وترحب هذه المبادرة بمشاركة المستثمرين والجهات المنظمة لأسواق رأس المال والشركات وأي طرف آخر ذي مصلحة لتعزيز التزام الشركات المدرجة في البورصات بمبادئ الإفصاح عن قضايا التنمية المستدامة.

وتقوم هذه المبادرة بتنظيم لقاءات عالمية تقوم من خلالها أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بتبادل أفضل الممارسات لديها بخصوص قضايا التنمية المستدامة، حيث تمثل هذه اللقاءات منصة رفيعة المستوى لشرح كيف تعمل البورصات إلى جانب المستثمرين ومنظمي أسواق رأس المال والشركات لخلق أسواق رأس مال أكثر استدامة، وتعقد هذه اللقاءات مرة واحدة كل عامين، ومن الجدير بالذكر أن هنالك 62 بورصة عضو في هذه المبادرة من ضمنها: بورصة مصر، بورصة الدار البيضاء، بورصة قطر، بورصة تونس، بورصة تركيا، بورصة الهند، بورصة اسبانيا، بورصة لندن، بورصة ماليزيا وغيرها، كما انضمت بورصة عمان لهذه المبادرة في عام 2016.

ويمكن من خلال الأسواق المالية تحقيق أربعة أهداف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي:

- **المساواة بين الجنسين (Gender Equality):**

يعني ضمان مساواة المرأة الكاملة والفعّالة وضمان تكافؤ الفرص القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة، وهنا يأتي دور الأسواق المالية في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التنوع بين الجنسين في مجالس وإدارات الشركات المدرجة، والتأكد من الحصول على خدمات سوق رأس المال لسيدات الأعمال من جميع الأعمار.

- **معلومات الاستدامة (Sustainability Information):**

تشجيع الشركات وخاصة الشركات الكبيرة والشركات الوطنية العابرة للحدود على تبني الممارسات الخاصة بالاستدامة بالإضافة إلى دمج معلومات الاستدامة في دورة التقارير الخاصة بها. و تلعب العديد من البورصات دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف من خلال توفير البرامج التعليمية الخاصة بقضايا الاستدامة للشركات، وتوفير دليل استرشادي للشركات حول كيفية إعداد تقارير الاستدامة، وتعزيز متطلبات الافصاح لتشمل الافصاح عن الممارسات الخاصة بالاستدامة للشركات المعنية، بالإضافة إلى توفير مؤشرات لقياس أداء الاستدامة للشركات.

- **التغيرات المناخية (Climate Changes):**

تحسين التعليم ورفع درجة الوعي وتمكين الأفراد والمؤسسات من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره بالإضافة إلى الإنذار المبكر عن هذه التغيرات. تستيطع البورصات أن تلعب دور رئيسي في التخفيف من حدة تغيرات المناخ من خلال تشجيع إدراج الأوراق المالية المرتبطة بالمناخ والمحافظة على البيئة وتشجيع الاستثمار في القطاعات الخضراء (Green Growth Sectors) ، وتوفير برامج تدريبية للشركات للتوعية بمبادرة الإفصاح فيما يتعلق بجوانب البيئة، ودعم السياسات الوطنية والدولية لتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في القطاعات منخفضة الانبعاثات من الغازات الضارة.

- **الشراكات العالمية (Global Partnership):**

تعزيز الشراكات العالمية بخصوص التنمية المستدامة بالإضافة الى الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل حشد تبادل المعارف والخبرات والتقنيات والموارد المالية اللازمة لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولا سيّما البلدان النامية. حيث تلعب البورصات دوراً محورياً في هذا المجال من خلال الجمع بين أصحاب المصالح في الشركات، وتستطيع البورصات تحقيق هذا الهدف بشكل أوسع من خلال إنضمامها إلى مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة وتشجيع الحوار وتبادل الخبرات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.

## أهمية مشاركة البورصات في مبادرة SSE

تتمتع بورصات الأوراق المالية والجهات الرقابية على هذه الأسواق (هيئات الأوراق المالية) في جميع أنحاء العالم بسلطات كبيره يمكن أن تستخدمها لتعزيز الاستدامة. ووفقاً للاتحاد الدولي للبورصات فإن القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصات الأعضاء في الأتحاد قد بلغت بنهاية العام 2016 حوالي 67.2 تريليون دولار أمريكي لتشكل ما نسبته 90% من الناتج المحلي الاجمالي لدول العالم ككل. كما وبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الأعضاء للاتحاد أكثر من 47 الف شركة. ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ الدور الكبير الذي يمكن للبورصات والهيئات أن تقدمه من خلال تشجيع الشركات على تطبيق مبادئ الاستدامة ووضع دليل استرشادي لتمكين الشركات المدرجة من إعداد تقارير خاصة بالاستدامة وكذلك يمكن لهذه الجهات وضع بعض المتطلبات لتعزيز الاستدامة في الشركات المدرجة من خلال تعليمات الافصاح والإدراج المطبقة.
ومما يذكر في هذا المجال بأن البورصات التي لديها نظام إفصاح خاص بتقارير الاستدامة تمتاز أسواقها بأنها أكثر مرونة وأقل تأثراً بتقلبات الأسعار، وتمتاز الشركات المدرجة فيها بأنها شركات قوية تستطيع تحديد الفرص والمخاطر المحيطة بها، وبناء قاعدة مستثمرين أكثر معرفة بعوامل الاستدامة، كما وتساعد تقارير الاستدامة الشركات في تقييم نفسها مقارنة مع بقية الشركات.

Tel. 00962 6 5664109 - 00962 6 5664081
Fax 00962 6 5664071

Amman Stock Exchange
Arjan Area - Near Ministry of Interior
P.O. Box 212466
Zip Code 11121 – Amman - Jordan
E-Mail: info@ase.com.jo

www.exchange.jo